رؤية قطر للأمن الخليجي

فيصل فرج حمد الهولي النعيمي
باحث بسلك الدكتوراه بجامعة محمد الخامس
كلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية بأكدال
المملكة المغربية

الملخص:

لقد انخرطت دولة قطر، بقوة في النظام الدولي والإقليمي، وأصبحت لها مكانة متميزة في تدبير الخلافات وإدارة النزاعات بين الأطراف الدولية، مستخدمة في ذلك ما تتيحه لها إمكانياتها المادية والمالية والاستراتيجية، ومعتمدة على توابث رئيسية مستمدة من قوانين البلاد ودستورها الدائم، ومبادئ الشريعة الإسلامية ووظيفتها الحضارية.لذلك، فإن المقاربة الإقليمية القطرية الحديثة والمدعومة من الدبلوماسية المكثفة من شأنها أن تقطع شوطا كبيرا في الحد من احتمالات نشوب صراع أوسع، وتصب كلها في أمن الخليج بكافة أطرافه، في سبيل تحقيق أمن خليجي موحد ومستقر على المدى البعيد.

الكلمات المفاتيح: الأمن الخليجي، السياسة الخارجية القطرية، التهديدات الإقليمية، الدبلوماسية الرياضية، مجلس التعاون الخليجي

© المؤلفون. مرخص بموجب Creative Commons Attribution-Non Commercial 4.0 (CC BY-NC 4.0) — يُسمح بإعادة الاستخدام غير التجاري مع نسبة المصدر
https://creativecommons.org/licenses/by-nc/4.0/

Qatar's Vision for Gulf Security

ABSTRACT

The State of Qatar has actively engaged in the international and regional system, attaining a distinguished position in managing disputes and conflicts among international actors. It utilizes its material, financial, and strategic capabilities, relying on key principles derived from its laws, permanent constitution, Islamic Sharia principles, and its civilizational role. Therefore, Qatar's modern regional approach, supported by intensive diplomacy, can significantly reduce the likelihood of wider conflict and contribute to the security of the Gulf region as a whole, ultimately aiming for a unified and stable Gulf security in the long term

Keywords : Gulf security, Qatar foreign policy, regional threats, sports diplomacy, GCC

© المؤلفون. مرخص بموجب Creative Commons Attribution-Non Commercial 4.0 (CC BY-NC 4.0) — يُسمح بإعادة الاستخدام غير التجاري مع نسبة المصدر
https://creativecommons.org/licenses/by-nc/4.0/

مقدمة:

لا شك أن عملية صنع الأمن القومي من طرف صانع القرار السياسي تقتضي إدراك ماهية الأمن القومي للتعرف على ما يمكن إدراجه كشأن متعلق بالأمن القومي، وما يقصر على ذلك، وكذلك ضرورة إدراك الأهداف والغايات الوطنية لتحويل المبادئ العامة لمفهوم الأمن القومي إلى حقائق سياسية في إطار الاستراتيجية القومية للدولة، ومن ثم صياغة سياسات أمنية تحقق مصالح الدولة القومية وتحفظ أمنها الوطني[1].

تذهب العديد من الدراسات المهتمة بالشأن الخليجي، وخصوصا بأمنه القومي، أنه مر بمراحل صعبة (حرب الخليج الأولى 1980، والثانية 1991، والثالثة 2003 والأزمة الخليجية 2017 والحرب الأخيرة بين أمريكا وإسرائيل من جهة وإيران من جهة ثانية)، فلا تزال الأزمات هي القاعدة السائدة في هذه المنطقة، في حين أن الأمن والاستقرار هما الاستثناء. فلقد كانت لدول الخليج منذ القدم مكانة استراتيجية تتعلق بعدة اعتبارات كان في مقدمتها الاعتبار الديني حيث كل من اليهود والمسيحيين والمسلمين يرون فيها مكانا روحيا تهفوا أرواحهم للنيل من قداسة هذا المكان الذي هو جزء من الشرق الأوسط[2]. والاعتبار الثاني يتعلق بالمكانة الجيوسياسية[3] كونها تقع بين ثلاث قارات آسيا وأفريقيا وأوروبا. والاعتبار الثالث هو أن منطقة الخليج العربي تحتوي على أضخم احتياطي من النفط والغاز في العالم. هذه الأمور مجتمعة جعلتها تتبوأ مكانة سامقة لكنها في ذات الوقت مكانة مضطربة، خاصة وأن القوى الدولية منذ العصور القديمة تستغل الخليج العربي لإشباع دوافعها الاقتصادية والسياسية، فقد قام الآشوريون والبابليون وبدرجة أقل الفرس باستخدام هذا الممر المائي الاستراتيجي كشريان للتجارة بين الرافدين، والجنوب العربي، والقرن الأفريقي، والهند، ويرجع أول شاهد تاريخي على استخدام الخليج العربي لهذا الغرض إلى 326 – 325 ق. م، عندما قام نارخوس بأمر من الإسكندر الأكبر، بأول رحلة بحرية بدأت من الهند وانتهت إلى رأس الخليج[4].

مشكلة البحث:

كيف تنظر دولة قطر إلى بناء أمن قومي خليجي موحد في ظل التوترات الدولية المتصاعدة؟

وللإجابة عن هذه الإشكالية، اعتمدنا الخطة التالية:

المحور الأول: مصادر تهديد الأمن الخليجي

المحور الثاني: رؤية قطر لأمن الخليج

---

[1] عزت عبد الواحد، دراسات تأصيل نظري: مقومات وسياسات الأمن القومي، مجلة السياسة الدولية، 2014.

[2] خليل، خليل أحمد، **سوسيولوجيا الجمهور السياسي الديني في الشرق الأوسط المعاصر**، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، ط1، 2005، ص239

[3] الجيوسياسي أو الجيوبوليتيك هي الجغرافيا السياسية التي تربط وتحلل التفاعلات البشرية والاتجاهات السياسية الداخلية والخارجية والأحداث العسكرية مع العوامل الجغرافية الأرضية شبه الثابتة. أنظر محمد رياض، **الأصول العامة في الجغرافيا السياسية والجيوبوليتيكا مع دراسة تطبيقية على الشرق الأوسط**، مؤسسة هنداوي للتعليم والثقافة، ط1، 2014، ص1

[4] سيد فاروق حسنت ترجمة: د. محمد عبد الغني سعودي، "مسح تاريخي للمصالح الأوروبية في منطقة الخليج العربي"، دراسات الخليج والجزيرة العربية – العدد 25.

© المؤلفون. مرخص بموجب Creative Commons Attribution-Non Commercial 4.0 (CC BY-NC 4.0) — يُسمح بإعادة الاستخدام غير التجاري مع نسبة المصدر
https://creativecommons.org/licenses/by-nc/4.0/

المحور الأول: مصادر تهديد الأمن الخليجي

إن دول الخليج منذ قيامها كانت تحت وطأة الضغط الأجنبي، لاسيما بريطانيا والولايات المتحدة الأمريكية، التي كانتا تطمع في احتواء معظم الدول الخليجية، لهذا كان الدفاع عنها من أي تهديدات سواء كانت داخلية أو خارجية، أحد التزامات القوى الكبرى. لهذا فإن مفهوم الأمن الذي تأسس منذ قرابة 40 عاما لا يرقى إلى الأمن الشامل لشعوب المنطقة، وإنما الهدف هو الاحتفاظ بتدفق النفط إلى تلك الدول[1].

ومن بين أكبر التحديات العسكرية التي تواجهها دول الخليج العربي، هي ارتباط المنظومة العسكرية والترسانة التسلحية لتلك الدول بالمنظومات العسكرية الغربية، خصوصا في ظل غياب البديل، واحتكار الغرب لصناعة التقنية الحربية، ومنع الدول العربية من امتلاكها. وهو ما يشكل لا محالة عائقا سواء في الوقت الحالي أو في المستقبل، إذا أرادت دول الخليج إنشاء منظومتها الدفاعية، بمعزل عن تدخل وتوجيه القوى العظمى[2]. فالمصلحة الأمريكية والبريطانية، ومصلحة حلف الناتو بأكمله هو تحويل المنطقة لخدمة مصالحه تكتيكيا واستراتيجيا، وكذلك استنزافها اقتصاديا وإغراقها في عمليات تسلح، المستفيد الوحيد منها مصانع الأسلحة في الغرب.

كما زادت حدة التدخل الأجنبي بعد حرب الخليج الثالثة (الغزو الأمريكي للعراق في مارس 2003) حيث أصبحت الولايات المتحدة جارًا إقليميًا أو بالأحرى أحد أطراف النظام الإقليمي الخليجي، بل هي الطرف الأقوى القادر على صياغة أي ترتيبات أمنية. ودلالة ذلك التطور أنها أصبحت تتعامل مع قضية أمن الخليج باعتباره شأنًا داخليًا أمريكيًا ومصلحة أمنية إستراتيجية، وما يعنيه ذلك من كونها ستراعي في أية ترتيبات مستقبلية أن تعكس مصالحها بالأساس. يؤكد ذلك بالفعل أن كافة الخيارات والتصورات المطروحة بعد حرب الخليج الثالثة لترتيب الأمن في المنطقة جاءت إما بمبادرة أمريكية أو أنها– أي الولايات المتحدة– تلعب الطرف الرئيسي فيها وبمشاركة أطراف أخرى.

كما يعتبر التهديد الذي تمثله إسرائيل لمنظومة الأمن الخليجي تحديا كبيرا وخطيرا، فالدول الغربية قامت بزرع إسرائيل في قلب العالم العربي كجماعة وظيفية لم يعد له دور يلعبه داخل الحضارة الغربية فوجب التخلص منه وذلك بنقله خارجها، والبحث له عن وظيفة جديدة، وقد كانت هذه الأرض هي أرض فلسطين والوظيفة هي حارس العالم الغربي على الدول العربية[3]، و ما يؤكد هذا القول خطاب ناحوم غولدمان الذي أكد فيه بأن " الدولة الصهيونية سوف تُؤَسَس في فلسطين، لا لاعتبارات دينية، أو اقتصادية، بل لأن فلسطين هي ملتقى الطرق بين أوربا وأسيا وافريقيا، ولأنها مركز القوة السياسية العالمية الحقيقي والمركز الاستراتيجي للسيطرة على العالم"[4].

---

[1] يوسف خليفة اليوسف، ***دول مجلس التعاون الخليجي ومثلث الوراثة والنفط والقوى الأجنبية***، المستقبل العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، يناير 2011، العدد 383، ص19.

[2] اشرف محمد عبد الحميد كشك، تطور الأمن الإقليمي الخليجي منذ عام 2003، دراسة في تأثير إستراتيجية حلف الناتو، المستقبل العربي، مركز دراسات الوحدة العربية ، العدد 396، فبراير 2012، ص55.

[3] عبد الوهاب المسيري، موسوعة اليهود واليهودية والصهيونية، المجلد الثاني، دار الشروق، ط3، 2006، ص 375

[4] عبد الوهاب المسيري، الجماعات الوظيفية اليهودية نموذج تفسيري جديد، ط2، 2002، دار الشروق، ص 493

© المؤلفون. مرخص بموجب Creative Commons Attribution-Non Commercial 4.0 (CC BY-NC 4.0) — يُسمح بإعادة الاستخدام غير التجاري مع نسبة المصدر
https://creativecommons.org/licenses/by-nc/4.0/

ولذلك تُشكل إسرائيل التهديد رقم واحد ليس لأمن بلدان مجلس التعاون فقط، وإنما للأمن الإقليمي كله. ويتمثل أهم أبعاد هذا التهديد بترسانة أسلحة نووية متطورة ووسائل إيصالها من صواريخ متوسطة وبعيدة المدى؛ ما يضع كل الأقطار العربية في مدى أي هجوم إسرائيلي. وهذه الأسلحة ليست بغرض الردع أو التخويف وحسب، بل بغرض الاستخدام في حالة الضرورة أيضاً[1].

فمن المعروف أن لإسرائيل أطماعها الثابتة في منطقة الخليج، وقد سبق لها قصف المفاعل النووي العراقي في الثمانينات، حيث أنها تطالب بضرورة توجيه ضربة عسكرية لإيران باعتبارها تشكل خطراً على أمنها ومصالحها، فإيران تدعم حزب الله وحركة المقاومة الإسلامية حماس، وأن تصريحات الرئيس الإيراني أحمدي نجاد تجاه إسرائيل تقدم لها مسوغات للتحريض ضد إيران، كما أن إسرائيل تسعى من أجل تعزيز وجودها في عراق ما بعد الرئيس العراقي السابق صدام حسين، بحيث يكون لها موطئ قدم في منطقة الخليج.

كما يعتبر الملف الإيراني أحد المصادر الرئيسية لتهديد الأمن في الخليج خاصة في حالة الفشل في حله بالطرق السلمية واندلاع مواجهة مسلحة بين الولايات المتحدة الأمريكية بسبب الملف النووي وقضايا أخرى، وبغض النظر عن التكهنات المتضاربة والتحليلات المتباينة بشأن احتمال حدوث هذه المواجهة بين الطرفين وخاصة بعد صدور التقرير الاستخباراتي الأمريكي في ديسمبر عام،2007 والذي أكد على أن إيران أوقفت برنامجها النووي العسكري في عام،2003 بغض النظر عن ذلك فإن الصراع حول الملف النووي الإيراني هو جانب مهم جزء منه ينقسم إلى صراع الإرادات بين الولايات المتحدة الأمريكية كقوة عالمية عظمى تعاني من تآكل في قدرتها على التأثير والحسم سواء على الصعيد العسكري أو السياسي، مما أثر سلباً في هيبتها ومكانتها العالمية، وبين إيران كقوة إقليمية صاعدة لها طموحات وتطلعات في محيطها الإقليمي، خاصة أن خروج العراق من معادلة ميزان القوة الإقليمي أحدث خللاً كبيراً في هذا الميزان لصالحها[2].

وتدخل محاولات إيران المستمرة والدؤوبة لتطوير قُدراتها العسكرية التقليدية وغير التقليدية بحذر كبير من جانب الدول الخليجية. وتنطوي التطورات المتلاحقة في البرنامج الإيراني لتطوير قُدراتها النووية على انعكاسات استراتيجية بالغة الأهمية على الصعيدين الإقليمي والعالمي بصفة عامة ومنطقة الخليج العربي والدول المجاورة بصفة خاصة. حيثُ أن إمتلاك إيران لإمكانيات صُنع القنبلة النووية يُساعد على تعزيز مكانتها الإقليمية على مستوى الخليج والشرق الأوسط، لذا قررت إيران أن يكون لها ترسانة خاصة بها من الأسلحة النووية والبيولوجية والكيماوية وأنظمة إطلاق الصواريخ والتوجية الباليستية والجوالة لحماية أمنها القومي.

ويُمكننا أن نفهم أن مُحاولات إيران لإستعادة قُدراتها العسكرية وتطويرها واستعادة موقعها الإستراتيجي، قد دفعت البنتاجون لإعتبارها "الدولة التي تُشكل التهديد الرئيسي على منطقة الخليج بأكملها". وما تخشاه الولايات المتحدة – بعد إخفاقها في تطبيق سياسة الإحتواء المزدوج– هو سعي إيران للسيطرة على مضيق "هرمز" والتحكُم في التجارة الدولية وتوريدات النفط الخليجي المارة عبره في حالة نشوب نزاعات مُسلحة بين إيران وجيرانها العرب في تلك المنطقة أو بينها وبين القوات الأمريكية المعسكرة في قواعد أرضية ثابتة أو المتواجدة على حاملات الطائرات القريبة من المنطقة. إذ يُمكن لإيران أن تلجأ إلى استخدام الألغام البحرية أو الصواريخ البعيدة المدى أو الهجمات الغواصة.

---

[1] John Steinbach, «The Israeli Nuclear Weapons Program,» in: Nuclear Energy in the Gulf (Abu Dhabi: The Emirates Center for Strategic Studies and Research, 2009), pp. 215-230.

[2] منصور حسن العتيبي، السياسة الإيرانية تجاه دول مجلس التعاون الخليجي (1979 – 2000) (دبي: مركز الخليج للأبحاث، 2008)، ص. 224.

© المؤلفون. مرخص بموجب Creative Commons Attribution-Non Commercial 4.0 (CC BY-NC 4.0) — يُسمح بإعادة الاستخدام غير التجاري مع نسبة المصدر
https://creativecommons.org/licenses/by-nc/4.0/

كما تشكل العمالة الوافدة في أقطار دول الخليج أحد التحديات المتزايدة، فعندما نربط هذا الخطر في المجال الاقتصادي نجد تزايد هذه العمالة اكبر تحدي لبناء اقتصاد خاص منتج يقوم على سواعد أبناء المنطقة ليشكل أحد الروافد الرئيسية للوظائف في المستقبل وللاستغلال والخروج عن منطق الريع ، إلا أن فشل نمط توليد الوظائف في دول الخليج يرجع إلى تدني المهارات والتعليم المنتج المرتبط بسوق العمل، حيث أوجدت الدولة في الخليج نمطا من العيش المبني على موارد النفط.

وهكذا استقدمت العمالة الوافدة لتلبية متطلبات الدول الخليجية في إرساء البنى التحتية الضرورية لتحقيق الخطط التنموية، وتنفيذ المشروعات الاقتصادية الكبيرة، إلا أن التداعيات التي ترتب عن الاستخدام المكثف لهذه العمالة في القطاعات الإنتاجية المختلفة أصبحت خطيرة على عدة مستويات. فعلى الصعيد الاقتصادي يكمن الخطورة في استنزاف الموارد الاقتصادية والمالية لتلك الدول عبر عملية التحويلات المالية التي تقدر بمئات المليارات كل عام، الأمر الذي يعني بأن دول الخليج تمر بحالة من النزيف المالي الخطير إن لم تضع حدا لذلك[1] .

فلا بد من العمل على تحديد سياسات الهجرة الوافدة إلى الخليج، خصوصاً أن هذه العمالة بدأت تخلق مجتمعات صغيرة، كل حسب هويته وبالتالي سنخلق طبقات اجتماعية مغايرة قد تتطبع وقد تقوم بعملية مبادلة وإحلال في القيم والعادات والأزمات والمشكلات الذاتية مما يجعل مجتمعات الخليج أمام ثقافة مكتسبة تؤثر في القيم الحالية وتكون بعد فترة من الزمن قيماً أصيلة متعامل بها، وهنا تكمن تأثيرات العمالة الوافدة.

أما على الصعيد السياسي إمكانية تحول تلك العمالة إلى قوى سياسية ضاغطة، عبر قنطرة اتفاقيات العمل الدولية والعولمة، وذلك عبر الضغوطات المستمرة من حكوماتهم على دول الخليج من اجل تغيير ومراجعة اتفاقيات التوظيف لمصلحة مواطنيها، إن استمرار هذه الضغوطات من قبل المنظمات والدول لأجل تطبيق قوانين العمل الدولية قد يودي إلى عدة نتائج ستحول العامل من مستوطن إلى متوطن له حقوقه الاجتماعية والسياسية، الأمر الذي سيجر معه تغيرات ديموغرافية، حيث سيتحول الشعب العربي هناك إلى أقلية مما سيغير الهوية العربية والإسلامية لتلك الدول وما يترتب على ذلك من تجزئة وضياع لمفهوم الإطار القومي العربي لذلك الجزء من الوطن العربي.[2]

المحور الثاني: رؤية قطر لأمن الخليج

ترتكز دولة قطر في ممارساتها السياسية على عدد من الاستراتيجيات السياسية، مثل: استراتيجية حسن الجوار واستراتيجية التحالفات الإقليمية، كما يضاف إليها عددا من الإصلاحات السياسية التي حققتها قطر داخليا، وسعيها إلى بناء دولة ديمقراطية عصرية. كما نفذت قطر على وجه الخصوص جملة من الخطوات الإصلاحية مثل إطلاق حرية الإعلام ومشاركة المرأة في العمل السياسي وتقلد المناصب العليا. كما جدد الأمير الوالد الشيخ حمد بن خليفة الالتزام بمبادئ التعايش السلمي والتعاون الدولي على أساس الاحترام المتبادل والمصالح المشتركة، واحترام حقوق الإنسان، والالتزام بتسوية النزاعات سلميا، كما دعا لتعزيز العلاقات الإقليمية معتبرًا إياها في مقدمة أولويات السياسة الخارجية القطرية[3].

---

[1] الخليج: تحديات المستقبل،(أبو ضبي: مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، 2005)، ص57.

[2] اشرف سعد العيسوي، العمالة الوافدة في دول الخليج..أداة للتنمية أم تهديد للأمن، السياسة الدولية
http://digital.ahram.org.eg/articles.aspx?Serial=221715&eid=255

[3] محمود سمير الرنتيسي، وليد حسن المدلل، 2013، "الدبلوماسية والعلاقات الدولية"، **رسالة ماجستير، جامعة الأقصى**، م.س.ذ، ص29.

© المؤلفون. مرخص بموجب Creative Commons Attribution-Non Commercial 4.0 (CC BY-NC 4.0) — يُسمح بإعادة الاستخدام غير التجاري مع نسبة المصدر
https://creativecommons.org/licenses/by-nc/4.0/

لم تخلوا سياسات قطر، كأي سياسات في بلدان أخرى، من فترات صعود وتراجع وتشابك وتفاعل، على مر العقود الأخيرة، وذلك في لحظة بناء سياسة خارجية قوية قائمة على التفاعل مع محيطها الإقليمي والدولي، وبطبيعة الحال، عرفت فترات انكماش وفترات ازدهار. ولكن الذي لا مراء فيه، أنه منذ تولي الشيخ حمد بن خليفة آل ثاني، تغيرت وثيرة النمو في قطر بدرجة لافتة للانتباه[1] في جميع المجالات، حيث حدثت بدولة طفرة في كل شيء تقريباً في السياسة الخارجية والاقتصادية، وتطور العمران والبنى التحتية والتعليم والإعلام الممثل بـ «قناة الجزيرة»، وأصبح المواطن القطري الأعلى دخلا في العالم. بالإضافة إلى تزايد نشاط السياسة الخارجية القطرية وحضورها شبه الدائم في كل المحافل الدولية والإقليمية.

كما أنه لا أحد يجادل بأن قطر أصبحت فاعل إقليمي رئيسي خصوصا بعد المجهودات التي قدمتها في سبيل تحقيق السلام العربي، وكذلك قيادتها للعديد من مبادرات الصلح على المستوى الجهوي والدولي، ورغم أن قطر تمر أحيانا بفترات عصيبة في محيطها الإقليمي، إلا أن هذا لا يمنع من اعتبارها حاضرة بقوة في رسم السياسات الخارجية في المنطقة.

وقد تنامى في السنوات الماضية دور دول مجلس التعاون الخليجي، وخصوصا من السعودية والإمارات وقطر في رسم السياسات الإقليمية في المنطقة؛ وذلك من خلال التعاون المتزايد في كل المجالات بين هاته الدول، خصوصا في ما يتعلق بمواجهة الأطراف المتعارضة مع سياساتها، وقد تزايد هذا الدور بعد الاحتلال الأمريكي للعراق وغياب الدورين المصري والسوري. وفي الآونة الأخيرة برز الدور القطري بقوة في المنطقة العربية حيث لا نجد قضية إقليمية لا تشارك فيها قطر لتعزيز أمنها القومي[2].

وهي بذلك بدأت تنافس الشقيقة الكبرى لها المملكة العربية السعودية التي كانت لفترة طويلة لاعباً إقليمياً محوريا، حيث كل دول مجلس التعاون الخليجي كانت خاضعة لسياساتها وتوجهاتها، لكن قطر اتخذت لنفسها نهجا مغايرا، وأحيانا متعارضا مع السياسات السعودية، مما ألقى بضلاله على العلاقات بين هاتين الدولتين. ولاسيما في السياسات إزاء مصر وسورية؛ وقد أدى ذلك إلى تباين السياسات الخارجية لهذين البلدين [3].

ومن الواضح أن قطر تتحرك "بما لا يضر" المصالح السعودية في الخليج، وربما يكون هناك تنسيق معها، وهذا يكشف عن بعد آخر للعلاقات السعودية –القطرية لا يحظى بقدر كاف من المناقشة من قبل المتابعين لشئون الخليج، حيث ذهب أغلب الباحثين إلى أن قطر تحاول الخروج من "العباءة" السعودية، وفي نظرنا، أن هذا التحليل مجانب للصواب، لأن؛ أولا، قطر دولة مستقلة ذات سياسة كاملة، وبالتالي لا يمكن القول أن دول الخليج تحت العباءة السعودية، وإنما ما يجمعهم أكبر من ذلك، وهو وحدة الخليج وتقوية أمنه.

إن رؤية قطر لأمن الخليج ولأمنها القومي ينطلق من براديغم القوة الناعمة الذي نحته المفكر Joseph Nye [4]؛ والذي يقول أنها تضم عناصر استغلال الموارد المتاحة في كل من المجال الثقافي، السياسة الوطنية والدولية، والقيم. وبغض النظر عن قوتها العسكرية، أو حجمها الجغرافي وأهميتها، فإن الدولة التي تتبنى القوة الناعمة تنشر تلك العناصر بين مواطنيها، بهدف التأثير على سلوكهم،

---

[1] للمزيد من المعلومات بهذا الصدد أنظر موقع البنك العالمي:
http://data.worldbank.org/indicator/NY.GDP.MKTP.KD.ZG

[2] ماجد حميد خضير، مقومات السياسة الخارجية القطرية: دراسة في السلوك السياسي، دراسات دولية، عدد 49، ص195

[3] لينا الخطيب، سياسة قطر الخارجية وموازين القوى في الخليج، مركز كارنيغي للشرق الأوسط، 11 سبتمبر 2014 .

[4] Soft Power: The Means to Success in World Politics, by Joseph S. Nye, Jr. NY: PublicAjfairs, 2004, pp. 175.

© المؤلفون. مرخص بموجب Creative Commons Attribution-Non Commercial 4.0 (CC BY-NC 4.0) — يُسمح بإعادة الاستخدام غير التجاري مع نسبة المصدر
https://creativecommons.org/licenses/by-nc/4.0/

وتحقيق النتائج المرجوة، في حين أن هنالك دولاً تقليدية قد تحاول الوصول إلى النتيجة نفسها، باستخدام الإكراه العسكري أو الاستغلال السياسي.

وقد تجلت السياسة الناعمة لقطر في العديد من الخطوات التي اتخذتها والمبادرات التي باشرتها، من بينها السماح لحركة طالبان بفتح مكتب سياسي، هدفه منح الأولوية للسلام. وعلى الرغم من معيقات ومتغيرات عديدة، تعترضها في أفريقيا، عمدت الدوحة إلى فتح مكاتبها للوساطة في السودان والصومال. وعندما يستأنف العنف في مثل هذه الصراعات المعقدة، تصبح حدود نفوذ القوة الناعمة واضحة. ليست الوساطة وإحلال السلم أو تحويل النزاعات أشياء من السهل تحقيقها، بل هي عمليات متطورة، تتحقق نتائجها على المدى البعيد.

كذلك القيادة القطرية قامت بجهود جبارة في المساهمة في حل الخلاف الفلسطيني – الفلسطيني أي حل النزاع بين منظمة التحرير الفلسطينية بقيادة فتح والتي يرأسها محمود عباس (أبو مازن) وحركة الجهاد الإسلامي برئاسة رمضان عبد الله شلح وحركة حماس الإسلامية بقيادة خالد مشعل، لكن تداخل التأثيرات الداخلية والخارجية والمشاكل حالت دون نجاح تلك المبادرة.

ومن ناحية أخرى أضحت الرياضة بمختلف أنواعها فاعلا رئيسيا في صنع الأحداث الدولية، فلا أحد ينكر الأهمية الجيوسياسية التي اكتسبتها الرياضة في القرن العشرين والتي زادتها العولمة اتساعًا وانتشارًا؛ فقد باتت الرياضة والمنافسات الرياضية الكبرى المعولمة أحداثًا جامعة تؤثر على العقول بغض النظر عن الفوارق الجغرافية والدينية والاجتماعية والسياسية. ووعيًا منها بأن وسيلة الدفاع الرادعة ليست في متناولها؛ راهنت قطر على "الدبلوماسية الرياضية" وعلى رأسها رياضة كرة القدم لتحقيق حماية لها، هي في النهاية أكثر ضمانًا وأقل كلفة. كبعد أساسي لاستراتيجية بناء الصورة الذهنية التي تتبناها كواحدة من استراتيجيات سياستها الخارجية للتعريف بها ولتعزيز مكانتها في المحافل الدولية[1].

لذلك، فإن المقاربة الإقليمية القطرية الحديثة والمدعومة من الدبلوماسية المكثفة من شأنها أن تقطع شوطا كبيرا في الحد من احتمالات نشوب صراع أوسع، وتصب كلها في أمن الخليج بكافة أطرافه، في سبيل تحقيق أمن خليجي موحد ومستقر على المدى البعيد.

خاتمة:

لاشك أن فعالية صنع السياسة الخارجية في كثير من الأحيان، يتحدد من خلال القوة النسبية للدولة الفاعلة في النظام الدولي، وهذه القوة تستمد من عدة مصادر مادية ومعنوية، فأما المادية، فترتبط بالعناصر الطبيعية والاقتصادية والاجتماعية، بينما العناصر المعنوية فيدخل ضمنها ما هو ثقافي والموروث الحضاري والمعتقد الديني وجملة الأعراف والتقاليد السائدة في بلد ما، وبالتالي، فلا يمكن لأي دولة أن تتصرف فوق قوتها وإمكانياتها المادية والبشرية والمعنوية للنظام الدولي، فهذا الوضع النسبي لأي دولة هو الذي يعطيها ذلك الهامش الذي تتحرك فيه، لأنه عبارة عن وظيفة لتوزيع تلك الامكانيات والموارد بين النظام الدولي، وهو يتوقف على تكوين عناصر تلك القوة والإمكانيات لتوليد طاقة تتعامل مع العلاقات الإقليمية والدولية على حدٍ سواء.

لقد انخرطت دولة قطر، بقوة في النظام الدولي والإقليمي، وأصبحت لها مكانة متميزة في تدبير الخلافات وإدارة النزاعات بين الأطراف الدولية، مستخدمة في ذلك ما تتيحه لها إمكانياتها المادية والمالية والاستراتيجية، ومعتمدة على توابث رئيسية مستمدة من قوانين البلاد ودستورها الدائم، ومبادئ الشريعة الإسلامية ووظيفتها الحضارية.

[1] باسكال بونيفاس، الدبلوماسية الرياضية لدولة قطر والقوة الناعمة، الجزيرة للدراسات، الثلاثاء, 01 أكتوبر, 2013

© المؤلفون. مرخص بموجب Creative Commons Attribution-Non Commercial 4.0 (CC BY-NC 4.0) — يُسمح بإعادة الاستخدام غير التجاري مع نسبة المصدر
https://creativecommons.org/licenses/by-nc/4.0/